

سياسيون وحقوقيون:

قرار إعادة 795 ضابطاً إلى أعمالهم خطوة مهمة على طريق المعالجة الشاملة للقضية الجنوبية

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (51) لسنة 2013م بإعادة ضباط من التقاعد إلى الخدمة في وزارة الداخلية والقوات المسلحة، بناء على توصيات لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية شكل نقلة نوعية في مسار حلحلة القضية الجنوبية وتحقيق المواطنة المتساوية واسترداد الحقوق المنهوبة بما يكفل التمهيد المسؤول لضمان مخرجات حوارية منصفة وعادلة تسعى لتحقيق دولة مدنية حديثة .. لتسليط الضوء على أبعاد هذا القرار .. تحدث لـ (الثورة) عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية .. نتابع:

استطلاع / أسماء حيدر البزاز



القرار خطوة باتجاه معالجة نتائج حرب 94م وهدف استراتيجي هام في بناء الدولة اليمنية الحديثة

الحوار من الحراك الجنوبي لانجاز باقي القضايا العالقة في مؤتمر الحوار الوطني، كما أنها أزال جزءاً كبيراً من الاحتقان في الشارع الجنوبي، وجعلت ممثلي الحراك الجنوبي في الحوار أكثر إيجابية وتعاوناً داخل فرق العمل، بعد أن كانوا يتعرضون لضغوطات كبيرة من الشارع الجنوبي تتهمهم بأنهم لم يحققوا أي مكاسب حقيقية للجنوب.

وأضاف: وحتى إزالة الاحتقان في الشارع الجنوبي بشكل نهائي على رئيس الجمهورية استكمال معالجة الملف الحقوقي في القضية الجنوبية والمتمثل في إعادة الأراضي المنهوبة وإعادة من تبقى من المدنيين والعسكريين الذين تم تسريحهم من وظائفهم في الجنوب، وكل هذه المجالات الحقوقية سوف تعمل على تسوية الملعب السياسي وتهيئة الأرضية الصلبة للدولة اليمنية الجديدة.

هذا ما أكده السياسي جيب الغرياني الذي قال: إن القرارات لها أهمية قصوى لإنصاف الضباط والجنود أولاً الذين تم إقصاؤهم من الخدمة عقب حرب صيف 94م وهذا وفاء والتزام من الدولة تجاه القضية الجنوبية وتهيئة الأجواء لإنجاح الحوار.

وأكد الغرياني أن هذه القرارات لا تحتاج إلى مزيد من الوقت الطويل لأنها قرارات مصيرية تضمنتها النقاط الـ 31 والتي من المفترض التعجل فيها لتعزيز الثقة والترايط وحلحلة القضية الجنوبية.

لامجال للمزيد

الكاتب والمحلل السياسي فؤاد الصياد يقول: إن إعادة الضباط المتقاعدين من الجيش والداخلية وجهاز الأمن السياسي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح ومقدمة لتنفيذ ما تبقى من النقاط الـ 20 والـ 11 والتي تصب في إعادة جسور الثقة بين أبناء الشعب الواحد وبخاصة إخواننا في المحافظات الجنوبية الذين انتظروا طويلاً صدور مثل هذه القرارات وأملوني في إنجاز ما تبقى من عودة للمنازل والأراضي المنهوبة إلى أهلها وقد باركها العديد من أعضاء مؤتمر الحوار وممثل الأمم المتحدة جمال بنعمر ليؤكد أهمية هذا الإنجاز الذي يدعم بالفعل مقررات الحوار الوطني ويطوي مساحة من الظلم التي عاشها إخواننا من أبناء المحافظات الجنوبية.

موضحاً إن متابعة الرئيس هادي لسير مجريات تنفيذ القرار مهم جداً حتى لا يفسح المجال للمزيد من العدول عن السير نحو إنجاز الحوار والذي يضيء وفق البرنامج الزمني المحدد سلفاً.

من جهتها ترى الناشطة الحقوقية نبيهة طاهر بأن القرار خطوة جريئة ولكنها لا تكفي، فهناك حقوق سلبت وأراض نهبت ولا بد من استرداد الحقوق والتعويض حتى لا تبقى النقاط مجرد حبر على الأوراق.



• وفاء عبد الفتاح



• نبيهة طاهر



• سعاد السبع

المسرحيين من الميدان وليس من المكاتب وعبر التنظير في وسائل الإعلام كما تنبع أهميته من كونه أيضاً مطلب الحراك الذي ظل يرفع اعتراضاً على التهميش والإقصاء والإبعاد على أسس مناطقية وعرقية وقت النظام السابق فنشأت لجان جمعيات جنوبية لمتابعة حقوق وأوضاع المبعدين العسكريين والمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم وكانت تحركاتها سلمية بيد أن النظام السابق لم يعرها اهتماماً بل إنه واجهها بالعنف والتهم والتخوين، وعندما أغلقت أمامهم سبل المطالبة بهذه الحقوق وجدوا بأنه لا يمكن التغايش مع هذا النظام بدءاً من عام 2007 فرفعوا من سقف مطالبهم حتى وصلوا إلى فك الارتباط والانفصال.

ومضى يقول: ولهذا فمعالجة ملف المسرحيين لا يمكن أن يكون وحده كفيلاً بحل القضية الجنوبية لكنه ولا شك سيكون خطوة كبيرة في الاتجاه الذي سيخفف من الاحتقان وسيشعر هؤلاء المسرحيون بإمكانية التفاعل مع مطالباتهم الحقوقية ومع ذلك يجب أن تستكمل لجان الأراضي والمبعدين من الوظيفة المدنية أعمالها ويتم إغلاق هذه الملفات والنظر إلى المستقبل.

ويتفق معه الأكاديمي حمدي الأمدل الذي دعا إلى ضرورة استكمال تنفيذ بقية النقاط العشرين والإحدى عشرة حتى تتحقق تلك الوعود التي حملها مؤتمر الحوار فتتلور معها الرؤية الاستراتيجية للوصول إلى الدولة المدنية الحديثة.

اتهامات وضغوطات

باسم الحكيمي - عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل يقول: هو قرار جريء حرك العملية السياسية بعد أن كانت ملامح الانسداد السياسي تلوح في الأفق، وأعطى دفعة معنوية لأعضاء مؤتمر

ومسكوت عنها لأن هم الجميع أن تخرج البلد من أزمتها أولاً وبعد ذلك يطالبون بمظالمهم. ورأت السبع أن نجاح مؤتمر الحوار الوطني مرهون بوضع دستور يضمن للناس جميعاً حقوقهم ويحقق العدل والمساواة بين المواطنين ويوقف الفساد ويحاسب الفاسدين ويعيد للناس حقوقهم المنهوبة وللوطن هويته الوطنية ومرهون بحالة التوافق على القضايا الأساسية والابتعاد عن الابتزاز باسم القضية الجنوبية أو باسم قضية صعدة أو أية قضية أخرى لأن الشعب اليمني كله صاحب قضية وواقع تحت نير الظلم والقهر والنهب وعلى المعنيين بمؤتمر الحوار أن يعوا هذا ولا يفصلوا الحلول على مقاس فئة أو منطقة معينة، فنجاح المؤتمر الوطني مهم لنجاح الوطن وخروجنا جميعاً من المأزق الذي وضعنا فيه الظالمون.

جمال الغراب - رئيس موقع الفجر الاخباري يرى أن هذه الخطوة تجاه مسرحي الجيش من الجنوب لا بد أن تلقى صداها مع المسرحيين والمفصلين من أبناء الشمال وإعادتهم إلى أعمالهم حتى يتحقق مبدأ المساواة والعدل المجتمعي.

خطوة هامة

المحامي والقانوني فيصل الحكيمي - مركز إسناد لتعزيز القضاء يقول: يعتبر قرار إعادة المتقاعدين إلى أعمالهم من أبناء المحافظات الجنوبية خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لحلحلة القضية المركزية قضية الجنوب التي ستؤثر على الاستقرار في اليمن ككل.

مشيراً إلى أن أهمية هذا القرار برزت بكونه نابعا من تقارير لجان تم تشكيلها رئاسياً وقامت بزيارات ميدانية أطلعت على كثير من إشكاليات أبعاد هؤلاء

خفافيش الانفصال والحراك يستغلون الأوراق الحقوقية لتغذية الشارع والشعب في الجنوب بمشروعهم الانفصالي لخدمتهم ليس إلا وبالتالي فإن مثل هذا القرار سينعكس على الشعب في الجنوب الذي مطالبه بالأساس حقوقية ليعطي نوعاً كبيراً من الثقة في عودة المشروع الوطني ويرى الأديمي أن تسلسل هذا الحدث بعد الاعتذار كان رائعاً من حيث التوقيت ويعطي رسالة هامة أن الإصلاح له خارطة طريق وبالتالي فإن القادم أفضل، كما أن القرار كذلك وسيقطع الطريق على دعاة الانفصال وأولئك العابثين بالوطن من رموز التأثير في مجرى السياسة اليمنية في الداخل والخارج.

مشيداً بالصحف الصادرة عن الحزب الاشتراكي والتي رحبت بقرارات هادي الأخيرة واعتبرتها خطوة في طريق المعالجة الشاملة لنتائج حرب 94م وهدف استراتيجي هام في بناء الدولة اليمنية الحديثة.

الحراك الجنوبي

من جهتها تبين الأكاديمية والمحللة السياسية سعاد سالم السبع أن القرار الرئاسي في إعادة المسرحيين يعد خطوة أولى في طريق العدل، لكنها تبدي استغرابها من الطرح الذي يربط المظالم بالوحدة اليمنية وتستغرب أكثر من سكوت المسرحيين قرناً وعشرين سنة دون المطالبة بحقوقهم أو حتى الإعلان عن مظالمهم..لماذا سكتوا كل هذا الزمن؟ ولم تظهر مطالبهم إلا مع ظهور الحراك الجنوبي ..

وأوضحت قائلة صحيح إن القضية الجنوبية قضية ظلم وقع على الجنوب من قبل نافذين، فلماذا نحمل الوحدة وزر هذا الظلم؟ فهناك مظالم في الشمال أفضع وأكبر من المظالم الواقعة على الجنوب

مبيناً أن هذه الخطوة تشهد لفخامة الرئيس (هادي) نجاحه في السير مرحلة الانتقال السلمي بكل ثقة واقتدار، بالرغم من الابتزاز السياسي لبعض اللاعبين والقوى السياسية وبعض الوسائل الإعلامية، والتي أثرت لنبت الإشاعات والأخبار الكاذبة للنيل من النجاحات والإنجازات التي تمخضت عنها المبادرة الخليجية، وما تلاها كالحوار الوطني الشامل الذي تقوم وسائل إعلامية لها أجندة خاصة بنشر التصريحات المرجفة هدفها التعتيم على نجاحاته ووصفها لمخرجات الحوار بالأمر "الخطير" المخالف للدستور والقانون واللوائح المنظمة لآلية عمل مؤتمر الحوار والمبادرة الخليجية وأبيتها التنفيذية الزمته كما يبدو واضحاً امتعاض تلك القوى من القرارات الرئاسية التي أصدرها الرئيس هادي المتعلقة بالهيكلية العسكرية والأمنية وإعادة الموظفين المبعدين عن وظائفهم من أبناء المحافظات الجنوبية ومعالجة قضايا الأراضي.

وتابع البدري: تلك القرارات التي تصب في مجرى معالجة الأوضاع لا تقتصر تداعياتها الإيجابية على مستوى الجنوب أو صعدة فحسب، بل على مستوى اليمن عامة بتحقيق السلم الاجتماعي العام لأنها دعوة تحذيرية صارمة لمقاوي صناعة التخريب والدس والفتنة والتكتيكات (المثلاعبة) والتهريب والبسط على أراضي الدولة.

وظيفة الإعلام الأشرافي

ويقول أستاذ القانون بجامعة صنعاء الدكتور أحمد الأديمي: في الحقيقة كنا فعلاً نحتاج لصدور مثل هذه القرارات التي تعد خطوة في الطريق الصحيح لإعادة المشروع الوطني ولحمته بعد أن أخطأت القيادة السابقة وكما أسلفت فإن الديمقراطية.



• أمة العليم السوسوة



• ديفصل المجيدي



• جمال الغراب

أمة العليم السوسوة - عضو مؤتمر الحوار الوطني تقول: هذا القرار بإعادة الدفعة الأولى من ضباط الجنوب وإنصافهم وتقديم التعويض الذي لا شك لن يعوضهم عن السنين وعن ترقبهم الوظيفي الذي مر عليه أكثر من عقد لكن تضل استجابة هامة وتأكيد أن الرئيس هادي قد اتخذ قراراً صائباً في عملية التسوية والعدالة المجتمعية مع أملنا أن تستمر مثل هذه القرارات المنصفة حتى يشعر الشعب بإفناء الحكومة بالعودة ولما لها من دور في تنقية أجواء المشهد السياسي اليمني وبما يخدم مصلحة الوطن العليا والمتمثلة في الوحدة اليمنية بدرجة أساسية وما يصحب ذلك من تنفيذ بقية النقاط الـ 31 المتبقية.

ودعت السوسوة إلى عدم المبالغة في الضغط على تنفيذ بقية القرارات وربطها بفترة جلسات مؤتمر الحوار الوطني، لأن هناك العديد منها بحاجة إلى وقت كبير للتنفيذ وليست مرتبطة بتمديد لسين أو صناد من الناس، فأى حكومة قادمة ملزمة بتنفيذها كما هو متفق عليه لتحقيق مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة.

إنصاف حقوقي

وترى الناشطة السياسية الدكتورة وفاء عبد الفتاح اسماعيل - أستاذة الحقوق في جامعة عدن وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن قرار الرئيس هادي معتمد على ما قدمته واقترحتة اللجنة المشكلة لإعادة المسرحيين والتي تم تشكيلها من قبل رئاسة الجمهورية للنظر في قضايا الجنود المسرحيين وما أن تم رفع أسمائهم تم إصدار القرار الرئاسي بعودتهم إلى أعمالهم كحلقة من حلقات حل القضية الجنوبية وهو قرار جريء كان من المفترض إصداره منذ زمن من باب تصحيح الوضع السياسي والحقوقي تجاه القضية الجنوبية وما تمثله من إعادة استحقاقات منصفة بحقهم.

سيناريوهات التعطيل

الناشط الحقوقي سمير البدري يقول : جاء قرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2013م، بعودة 795 من ضباط القوات المسلحة والداخلية والأمن السياسي من أبناء المحافظات الجنوبية كدفعة أولى إلى أعمالهم ترجمة للنوايا الصادقة للقرارات الرئاسية التي أصدرها فخامة الرئيس (هادي)، والتي قضت بتشكيل لجنتين إحداهما لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم من العسكريين والأمنيين والمدنيين الجنوبيين، والأخرى لمعالجة قضايا الأراضي بقرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013م الصادر بتاريخ 8 يناير 2013م، والتي تأتي في سياق ما أقرته المبادرة الخليجية وأبيتها التنفيذية الموقعة بتاريخ 23 نوفمبر 2011م، حيث جاءت القرارات الرئاسية التي أصدرها الرئيس هادي بعودة ما يقارب من 800 ضابط إلى أعمالهم، وهي بحق ضربة معلم وصفعة قوية في وجه مثيري الفتن وسيناريوهات تعطيل عمليات البناء والتغيير والتحول الديمقراطي.



الطلب أن لا نعود للماضي .. وإنما ننظر إلى المستقبل ونفتح صفحة بيضاء نرسم عليها

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

مستقبل اليمن الجديد .. يمن القرن الواحد والعشرين.